«منصور» يصدر «قانون التظاهر»

مصادر: جهات رسمية طلبت سرعة إصدار التشريع قبل انتهاء «الطوارئ»

الرئيس لم يدخل تعديلات على النص الذى تسلمه من الحكومة.. ولم يتم إخطار «تشريع مجلس الدولة» برأيها فى ملاحظاته

كتبت - فتحية الدخاخنى وشيماء القرنشاوى:

قال السفير إيهاب بدوى، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، إن الرئيس عدلى منصور أصدر، أمس، القرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ الخاص بتنظيم الحق فى الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، المعروف إعلاميا باسم «قانون التظاهر».

وعلمت «المصرى اليوم» أن الرئيس عقد اجتماعا، صباح أمس، مع المستشار على عوض صالح، المستشار الدستورى لرئيس الجمهورية، تم خلاله بحث قانون التظاهر، والتوقيع على القرار الخاص بإصداره، موضحا أن الرئيس وقع على إقرار القانون، دون إدخال أى تعديلات جديدة على النص المرسل من مجلس الوزراء.

وقالت مصادر مطلعة، لـ«المصرى اليوم»، إن «الرئيس عقد عدة اجتماعات على مدار اليومين الماضيين، بعد عودته من الكويت، لبحث قانون التظاهر، تمهيدا لإصداره، حيث التقى، صباح أمس الأول، اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية، ثم عقد لقاء والدكتور حازم الببلاوى، رئيس الوزراء، لبحث القانون».

وقال «صالح»، لـ«المصرى اليوم»، إن الرئيس أصدر القانون، بعد دراسته، حيث أرسلته الحكومة إلى الرئاسة، يوم ١٢ نوفمبر الجارى، بعد عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة.

وقالت مصادر قانونية إنه رغم مطالبة العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية بسرعة إصدار قانون التظاهر، قبل انتهاء حالة الطوارئ، فى ١٢ نوفمبر الجارى، فإن الرئيس لم يستعجل إصداره، بل أقره، عقب دراسة متأنية، مشيرة إلى أن الحكومة أنهت دراسة القانون، وأرسلته بسرعة إلى مؤسسة الرئاسة، لإصداره، بالتزامن مع انتهاء حالة الطوارئ، بعد انتهاء وزارة العدل من مراجعة تعديلات قسم التشريع بمجلس الدولة عليه.

وأضافت المصادر المسؤولة بالرئاسة أن الرئيس، بحكم عمله وتاريخه قاضيا دستوريا، لم يوقع على القرار بقانون الخاص بتنظيم الحق فى الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، إلا بعد قراءته ودراسته بشكل تفصيلى، ولم يتسرع فى إصداره.

عدلى منصور

وتابعت أن الجميع كان ينتظر صدور هذا القانون، قبل سفر الرئيس إلى الكويت، ١٧ نوفمبر الجارى، للمشاركة فى أعمال القمة العربية الأفريقية، لكن الرئيس لم يتعجل إصداره، وفضل تأجيل القرار إلى ما بعد عودته من الكويت.

وكشفت مصادر قضائية مطلعة بمجلس الدولة عن أن قسم التشريع بالمجلس لم يتلق أى مكاتبات أو خطابات أو تعليقات شفوية من مجلس الوزراء على الملاحظات التى أبداها القسم على مشروع قانون التظاهر، قبل موافقة رئيس الجمهورية عليه، أمس.

وأضافت المصادر، التى طلبت عدم ذكر اسمها، أن القانون كانت آخر محطاته الرسمية المعلن عنها «قسم التشريع» الذى أبدى عدة ملاحظات جوهرية عليه، وأضاف بعض العبارات ونصين، ثم رفعه إلى مجلس الوزراء، بعد التشديد على تلك الملاحظات، ومجلس الوزراء لم يخطر القسم بأى شىء بعدها. وأشارت المصادر إلى أن إرسال مشروع القانون إلى وزارة العدل، بعد انتهاء قسم التشريع من مراجعته، لم يعلم به القسم، إلا من خلال وسائل الإعلام.

وأكدت المصادر أن قسم التشريع سوف يطلع على قانون التظاهر بكامل نصوصه، بعد نشره فى الجريدة الرسمية، وذلك وفقا لنص القانون المنظم لذلك، أى عقب بدء سريان العمل به.

يذكر أن قسم التشريع بمجلس الدولة، برئاسة المستشار مجدى العجاتى، كان قد أبدى عدة ملاحظات على مشروع قانون التظاهر، بعد مراجعته على مدى ٥ جلسات توقفت خلالها المراجعة، لعدم وضوح رؤية الحكومة بشأن القانون، والتردد فى إقراره من عدمه، بعد الاعتراضات الكثيرة التى واجهها القانون، فور الإعلان عنه.

«منصور»: لا مساواة بين جماعة وشعب ولا تصالح مع مجرمين

«السيسى» لا يتدخل فى عمل الرئاسة ولولاه لكانت حرب أهلية

أمير الكويت وعدنى بحزمة أولى من المساعدات ٤ مليارات دولار ولا تغيير فى الوزراء الآن

ما لا يدرك كله لا يترك جله، هذا لسان المستشار عدلى منصور، رئيس الجمهورية، فى لقاء برؤساء تحرير الصحف المصرية بمقر إقامته بمنتجع «ورية» بقصر «بيان» الأميرى فى العاصمة الكويتية على هامش القمة العربية- الأفريقية التى اختتمت أعمالها بإعلان الكويت مساء أمس.

لم يخف الرئيس ابتسامته التى غابت عنه طويلا، وعلق قائلا: «طالبونى بالابتسام فى وجه المصريين وها أنا أفعل»، وضحك فى وجوهنا معربا عن أمله فى مغادرة منصبه بعد أداء مهمته على أكمل وجه، ووضع مصر على أول خارطة الطريق بدستور يلبى تطلعات الشعب المصرى الذى عانى طويلا، وحق للشعب أن يبلغ مراده، ويحقق أهداف ثورته.

الرئيس منصور لم يتجاهل سؤالا واحدا ولو كان محرجا، ولم يراوغ فى الإجابة عن أسئلة كانت صريحة لأبعد الحدود، وقال هاتوا ما عندكم، وأعرب عن ترحيبه بالنقد حتى الساخر منه.. صدرى رحب بلا حدود، قاطعا أنه لم يكن لديه أى علاقة بإيقاف برنامج باسم يوسف، وقال: «كل يكتب ما يريد وليحكم كل منكم ضميره، وحرية التعبير مكفولة للجميع».

■ البداية كانت ساخنة، سيادة الرئيس ما طبيعة العلاقة بينكم وبين الفريق أول عبدالفتاح السيسى، وهى محور حديث الصباح والمساء والسهرة؟

- حسنا لذا لزم التوضيح، لأن ما يقال كثير وغير صحيح، الفريق أول عبدالفتاح السيسى له موقعه كنائب لرئيس الوزراء ووزير الدفاع، بعيدا عما يقال وهو غير صحيح، الرجل يحمل على عاتقه ملف وزارة الدفاع، ومشارك فى تثبيت الأمن الداخلى، وهو مخلص لرسالته، ولملفه، ويسهر عليه، وشهادة لله، لم يطلب منى فعل شىء، ولا امتنع عن فعل شىء طلبته منه بصفتى الرئاسية، وأنا أمارس دورى على أكمل وجه كرئيس للجمهورية، وأعمل على ملفاتى الرئاسية، وأمارسها بمنتهى المسؤولية وفق حقوقى الدستورية التى لم ينتقص منها حرف، وما يتردد عن أدوار للفريق أول السيسى وتدخلات فى عمل الرئاسة أقسم بالله غير حانث أنه غير صحيح.

■ يقال إن الفريق يتدخل على الأقل فى توجيه سياسات الحكومة، مثلما حدث فى موضوع الحد الأدنى للأجور؟

- لم يتدخل الفريق أبدا فى تحديد الحد الأدنى، ولم يأمر برفع الحد الأدنى إلى ١٢٠٠ جنيه كما يقولون، بل قرر الزيادة الدكتور حازم الببلاوى بنفسه، وزادها من ألف كان متفقا عليه فى مجلس الوزراء إلى ١٢٠٠ بعد تفكير وتخطيط وضبط إنفاق، وبالمناسبة معلوم عن الفريق أول السيسى أنه أقل الوزراء كلاما، بل هو أقل واحد يتكلم فى مجلس الوزراء، ولو كان وجه الحكومة إلى أهمية إقرار الحد الأدنى بصفته وزيرا فاعلا، لم لا، هذا مقبول بل وحميد.

وأحب أن أقول وأذكر من ينسى أنه لولا الجيش المصرى وانحيازه لثورة الشعب، ولولا هذا الرجل لكانت حربا أهلية، يجب أن نحمد للجيش دوره ولقائده حقه، الكل يعلم كيف كان حال البلد، وكيف صار حاله، الحمد لله أن هدى القوات المسلحة لاختيارها، لقد أنقذت البلاد، أخشى أن ننسى.

■ سيادة الرئيس على ذكر حكومة الدكتور الببلاوى الشعب غير راض عن أدائها، هل أنت راض عنها؟

- وهل المدة التى مرت من عمر الحكومة كافية للحكم عليها، أربعة شهور فى دراسة ملفات وتحديد أولويات، التركة ثقيلة والمطالب كبيرة، والتطلعات فوق مستوى التصور، هذه الحكومة ورثت تركة ثقيلة، أرى الحكومة تعمل فى أوضاع صعبة للغاية، وأتابع كل خطواتها بدقة وعن قرب، وإذا أحسست بتقصير أؤشر عليه وأعالجه مع الدكتور الببلاوى فورا وبلا إبطاء، أحلام الناس مشروعة، ونحاول قدر الإمكان تحقيقها، بالصبر والهدوء قليلا حتى تدور عجلة الإنتاج، وتتدفق الاستثمارات، وتعود السياحة، كيف تعمل حكومة بشكل مرض فى هذا الوضع الصعب، ثلاث سنوات ثورة، فلنتفرغ قليلا للإنتاج، وساعتها سنحس بالإنجاز وقد تحقق.

■ نفهم أنه لا نية لتغيير وزارى وشيك أو قريب؟

- فلنعط فرصة للحكومة أولا.. لا تحملوا الحكومة فوق ما تحتمل، إنهم يعملون فى ظروف بالغة الدقة والصعوبة، ورغم أن التغيير سنة الحياة لكن لا تغيير الآن.

■ كيف نعطى حكومة تعيش على المساعدات الخليجية فرصة أخرى؟

- أسمع حديثا مثل هذا ويؤلمنى، نحن لا نعيش على المساعدات، لكننا فى ظرف صعب جدا، السنة التى حكم فيها الرئيس (السابق) وصلت بالبلد إلى وضع صعب تصوره، لا يمكن أن أعيش على المساعدات، ولا يمكن أن تستجدى مصر المساعدات، ولا يصح أن نستجديها، لكن لابد من العمل، هل من المتصور أن نعيش ثلاث سنوات من الثورة، كيف يعيش هذا البلد، إذا لم نهدأ لن يتحرك الاقتصاد، حالة عدم الاستقرار تعطل الاستثمارات والسياحة، كيف يتفرغ الأمن لرسالته الجنائية ويعيد الأمان والانضباط إلى الشارع، والأمن السياسى يستقطب جهده، لابد من تفرغ الأمن لوظيفته الأساسية، يقينا نحن نحمل الأمن أكثر مما يحتمل، فوق طاقته، الهدوء ثم الهدوء ثم الهدوء، أوصيكم بالهدوء.

> **جئت لمهمة محددة وأعمل بكل جهدى لإنهائها ولا أرغب فى الترشح**

■ على ذكر المساعدات.. كيف جرى حديث المساعدات مع الأمير صباح الأحمد الجابر، أمير دولة الكويت، على هامش القمة العربية- الأفريقية؟

- فى الكويت ينظرون إلى مصر نظرة تعلى من قيمتها حتى فى شدتها، ونحن لهم شاكرون، تحدثت مع الأمير حول حزمة أولى من المساعدات الكويتية إلى مصر والتى تتضمن (مليار دولار نقدا)، ومثله بترولى ومليارين وديعة، والرجل وعد بالوفاء وسيدخل الأمر إلى مجلس الأمة الكويتى للتصديق عليه.

■ والوساطة مع قطر؟

- عندما يحدث شىء فى هذا الملف سنتحدث.

■ ومقترح الشبكة العربية الأفريقية للتنمية؟

- آلية لتنسيق الجهود العربية الأفريقية فى صناديق التنمية وجعلها مركزية ليتحسن مردودها التنموى.

■ القبول الأفريقى الجيد بالمشاركة المصرية ينقصه بعض من التفاصيل؟

- أجرينا ١٢ مقابلة عربية وأفريقية والنتائج جيدة وأنا راض عنها.



الرئيس عدلى منصور وحمدى رزق

■ وهل سيادتكم راض عن اللقاء الذى جمع بينكم وبين رئيس الوزراء الإثيوبى هايلى ماريم والذى دام ٤٠ دقيقة؟

- هذا الملف وأقصد به سد النهضة حساس، ويجب أن يدار بطريقة بالغة الدقة وبالغة الدبلوماسية، لا يدار على الهواء، شبعنا هواء، الهواء ودانا فين؟ هل يدار أمر يتعلق بالوجود بجلسات مذاعة على الهواء، الناس فى إثيوبيا لم يتخلصوا بعد من تأثير جلسة الهواء، شايلين منها، ونحاول أن نخفف من آثارها، هم قابلون للتفاهم.

■ على أى أساس؟

- مبدؤنا لا يمكن أن نتنازل عن حقوقنا، لكنك لن تصل إلى حقك «بالعافية»، لابد أن تتفهم مصلحة الطرف الآخر، وأن توازن بين مصلحتك وحقك ومصلحة الجانب الإثيوبى، لا أهدر حقه ولا يهدر حقى، الحقوق محفوظة للطرفين، نحن نتفهم أسباب النزاع، وصولا إلى اتفاق، يرضينى ولا يحرمنى من حقى فى ماء النيل.

■ وما هى آلية الخبراء التى تمخضت عن الاجتماع؟

- نحن نرى أن وجود خبراء دوليين فى هذا الملف مهم باعتبارهم جهة محايدة تراقب وتحلل وتحدد الآثار البيئية والمناخية وحقوق كل طرف، إذا اختلفنا من الذى يفصل، نتفاهم مع الجانب الإثيوبى على هذا النحو.

■ هل طرحت شراكة مصرية فى بناء السد والاستفادة المشتركة من عوائده؟

- نعم تحدثت مع رئيس الوزراء الإثيوبى وقلت له: «هل يمكن أن نكون شركاء»، لكن يبدو أن الوقت لايزال مبكرا من وجهة نظر الإثيوبيين، يريدون ما هو متفق عليه أولا.

■ ربما يضيع الجانب الإثيوبى الوقت، يقال إن الأعمال الإنشائية بلغت نحو ٢٥ فى المائة ونحن لانزال نتفاوض؟

- ليست ٢٥ فى المائة من الأعمال الإنشائية، لكنها لوجيستيات، حفر ونزع ملكية وإجراءات تحويل المياه، لم يقم بـ٢٥ فى المائة من أعمال السد، وعلى العموم عندنا اجتماع على مستوى اللجنة الثلاثية التى تضم وزراء الرى يوم ٨ ديسمبر بالخرطوم، وسنشارك ونتكلم ونتحدث أثرا وتطورا، ولى ملاحظة هذا الملف يتكلم فيه كثير من يعرف ومن لا يعرف، ومن يدرك ومن لا يدرك، ومن يجلس على كرسى الحكم ليس أقل وطنية من أى مواطن مصرى، نحن نحاول ونبحث عن حلول وطرق وأساليب، وليعلم الجميع أن مصر هبة النيل، يعنى النيل هو من صنع مصر، وبدون نيل لا توجد مصر، وبالتالى نحن ندافع عن وجود مصر، بناء السد أمر واقع ونحن نتعامل مع الواقع بواقعية دون تفريط أو إفراط.

■ ألم يخامر سيادتك شك فى ارتفاع صوت أو أكثر مناهض للحالة المصرية فى اجتماع يضم ٣٨ رئيسا وملكا عربيا وافريقيا؟

- كنت متأكدا أن هذا لن يحدث، الأفارقة تفهموا الموقف جيدا، والعرب يساندون الموقف المصرى جيدا، ونحن محل ترحيب، ولو شككت للحظة ما ذهبت، وأذكركم أننى اعتذرت عن عدم السفر إلى الأمم المتحدة حتى لا أضع بلادى فى موقف محرج، الموقف فى مصر على المستوى الدولى تغير كثيرا، الدول التى اتخذت موقفا سلبيا صحيح لم تتغير إيجابيا، لكنها تنتظر منا خطوات أكثر إيجابية.

■ بمعنى؟

- الخطوة الأولى الدستور، لابد أن نخرج للعالم بدستور يؤكد أننا جادون ووضعنا أرجلنا على أول الطريق.

■ وهل سيادتكم راض عن الدستور الذى يجرى حديث صاخب عنه فى الشارع المصرى؟

- لست طرفا فى وضع الدستور، لجنة الخمسين تملك كل الصلاحيات ولم نتدخل حتى فى تشكيل اللجان أو انتخاباتها أو لائحتها الداخلية.

■ وكمواطن مصرى هل أنت راض؟

- أنا كمواطن راض تمام الرضا عن هذا الزخم المصاحب للدستور.

■ هل تتوقع كقاض أن يطعن على لجنة الخمسين دستوريا؟

- لن يطعن فى عدم دستورية لجنة الخمسين.

■ وهل سيادتك موافق على إلغاء نسبة الخمسين فى المائة عمال وفلاحين؟

- وما هو الهدف من هذه النسبة، ضمان حقوق العمال والفلاحين، وهل حقوقهم كانت مضمونة بالنسبة، هل تحصلوا على حقوقهم بالنسبة، ممثلوهم لم يكونوا عمالا ولا فلاحين، وهل النسبة هى الوسيلة الوحيدة لضمان الحقوق، لابد من ضمان الحقوق فى الدستور وليس بالنسبة تؤخذ الحقوق وتصان، وليكن معلوما لأى فئة أو طائفة أنه لن يأخذ من الدستور مائة فى المائة مما يريد أو يرغب، نحن نتوافق على الحدود الدنيا من المبادئ التى سيتضمنها الدستور، هناك طلبات تشبه المستحيل، لسنا فى مرحلة الدستور المثالى.

أرجوكم عودوا إلى الوراء قليلا، كيف كان الحال، أرجوكم نحن لم نصل إلى حالة الاستقرار المثالية ونعمل جميعا فى ظروف صعبة فلتعذر بعض ونتفهم بعض حتى نعبر الأزمة ولا تأخير فى خارطة الطريق، وفى مواعيدها المحددة.

> **الإثيوبيون لم يتخلصوا بعد من آثار «جلسة الهواء» وهم قابلون للتفاهم**

■ هل هناك تبديل فى الخارطة؟

- لا تبديل كل خطوة فى موعدها كما وعدنا وسننجز إن شاء الله.

■ سيادة الرئيس تتحدث عن الحكومة راغبا فى بقائها، لماذا إذن تعلن عدم الترشح فى الانتخابات المقبلة؟

- لا أرغب فى الترشح، وسأعمل بكل جهدى لإنهاء مهمتى على نحو يرضى الله والشعب، لقد جئت من أجل مهمة محددة، ولولا إدراكى أن مصر مقبلة على حرب أهلية ما أقدمت على هذه الخطوة، حكم مصر ليس نزهة، هذا بلد كبير، ومشاكله كبيرة، وتولى المنصب تضحية كبرى قبلتها شاكرا ثقة الشعب.

■ يتحدث نفر من وزراء الحكومة عن مصالحة مع الإخوان وتتعدد المبادرات فى هذا السياق، هل هذا من قبيل التهدئة؟

- أولا: مصالحة مع من؟

ثانيا: كيف أساوى بين جانب يقف فيه شعب مصر، وجانب تقف فيه جماعة وتحالفاتها الذين هم ذيول لهذه الجماعة؟

ثالثا: جماعة فعلت فى الشعب المصرى ما فعلت، أتسألنى عن مصالحة، أنا لن أتصالح مع مجرم، ومن لم يثبت فى حقه جرم بحكم قضائى هو مواطن، من يقبل مواطنا يمارس العنف تجاه المواطنين؟

رابعا: كل من يؤمن بأنه جزء من هذا الوطن، وينتمى إليه ويعلى من مصلحته ، ولا يعلى عليها جماعة خرجت عن الصف هو مواطن ولا حاجة لأن أتصالح معه لأنه مصرى صالح.

■ سيادة الرئيس ألا تلمح أن هناك قسما من الجماعة لا يروم العنف؟

- ما حدث من زلزال لجماعة الإخوان أعاد ترتيب الأولويات عند قسم ليس يسيرا من أعضائها، لا أظن الجماعة التى كانت موجودة قبل ٣٠ يونيو هى ذات الجماعة الآن، صحيح بعض عناصرها لاتزال تؤمن بالعنف ولم تتخل عنه، ولكن هناك جماعة أعادت التفكير وأعلنت ذلك صراحة، وجماعة أعادت التفكير لكنها لا تستطيع أن تعلن عنه، الخلاصة لا أستطيع أن أقصى كل الناس، بل من أجرم لابد من عقابه بالقانون، ومن يعود بشروط الشعب المصرى أهلا به مواطنا مصريا.

■ وكيف حال سيادتكم فى قصر الرئاسة؟

- الحمد لله، أفضل أن أعيش عدلى منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا.

■ نتحدث عن مؤسسة الرئاسة، هل تعانى من نقص الكفاءات؟

- مؤسسة الرئاسة أيام عبدالناصر، يرحمه الله، كانت «مؤسسة كفء»، مكاتب متخصصة وخبراء وكفاءات، حدث تجريف، أعجبنى قول المسلمانى «مبارك مضى ومعه أبهة الرئاسة»، لم تعد مغنما، تحتاج إلى تطوير كمؤسسة فى بلد كبير مثل مصر، لابد أن تتفهموا وضعى كرئيس «مؤقت للبلاد» كما يصفنى البعض ولا أجد غضاضة فى الوصف لأنه صحيح، أنا أجتهد فى حدود المتاح، أحاول أن أترجم فى الواقع ما أعتقد أنه صحيح، قبل الآن كان الوزراء ورئيس الوزراء سكرتارية للرئيس وهذا قاله حرفيا الدكتور يوسف والى، وأنا لا أقبل على الحكومة أو الوزراء أن يكونوا سكرتارية للرئيس، أعطيت الدكتور حازم الببلاوى صلاحيات كثيرة تمكنه من أداء مهمته بنجاح، وهناك تلازم بين السلطة والمسؤولية، وإذا قصرت فى حساب الحكومة الشعب لن يقصر، الشعب صار واعيا للحساب.

■ هل وقعت مؤسسة الرئاسة فى فخ المجاملات والتربيطات فى التعيينات والمستشارين؟

- كل المستشارين لم تكن لى بهم جميعا أى علاقة قبل الرئاسة، وكل جاء بخبرته السابقة، لا وساطة ولا شلة ولا سابق معرفة، فقط معرفتى بكفاءتهم من خلال مشاهداتى لهم.

■ أتشاهد التليفزيون، هل هناك وقت لدى الرئيس لذلك؟

- أنا مواطن، وصحيح الوقت أصبح ضيقا لكن أحصل ما أستطيع وأتابع كل كلمة وكل رأى، مثلا كتب الأستاذ حمدى رزق فى «المصرى اليوم» ناقدا تجهمى، فتعمدت الابتسام خلال لقاء التليفزيون المصرى، وأعتقد أن الرسالة وضحت، أما الألوان الداكنة فهذا ما يناسب الرئاسة، شىء لزوم الشىء.. ضاحكا، وبالمناسبة لا أكتفى بقراءة الصحف ومشاهدة البرامج الجادة بل تلقى شكاوى المواطنين، ونعمد إلى حلها فور وصولها إلينا.

■ أتتحصل على إجازة كمواطن؟

- لم أتحصل سوى على يومين قضيتهما فى الإسكندرية طوال الفترة من ٣٠ يونيو وحتى الآن والحمد لله.

شارك من كبار الصحفيين فى اللقاء كل من الأستاذ عادل حمودة، رئيس تحرير صحيفة الفجر، والأستاذ محمد حسن البنا، رئيس تحرير الأخبار، والأستاذ محمد مصطفى شردى، رئيس مجلس إدارة الوفد، والأستاذ عماد الدين حسن، رئيس تحرير الشروق، وحمدى رزق.

«منصور»: لن أترشح للرئاسة وهناك بدائل لـ«سد النهضة»

الكويت- خليفة جاب الله:

استبعد المستشار عدلى منصور، رئيس الجمهورية، الذى رأس وفد مصر خلال القمة العربية - الأفريقية الثالثة فى الكويت، أمس، ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة. وقال «منصور»، فى تصريحات نشرتها صحف السياسة والأنباء والخليجية، أمس: «سأعود إلى عملى فى المحكمة الدستورية العليا عقب انتخاب رئيس جديد للبلاد، والقانون والدستور هما ما فرض علىَّ أن أكون الرئيس المؤقت لمصر، ونحن نحترم أحكام الدستور والقانون».

ولم ينف «منصور» أو يؤكد عقد قمة ثلاثية تضمه مع الرئيس السودانى ورئيس وزراء إثيوبيا، قائلا: «من المفترض أن يكون هذا المؤتمر عن العلاقات الاقتصادية، وتطرح فيه رؤى شفافة لمصالح كل الدول المشاركة فيه، وأن تعالج القضايا بأسلوب (لا ضرر ولا ضرار)، خصوصاً ما يتعلق بمياه النيل وحصص الدول المستفيدة من النهر».

وأوضح: «إثيوبيا تقول إن الغاية من سد النهضة هى إنتاج الطاقة، وهذه يمكن تحقيقها بوسائل أخرى، ربما بسدود أخرى تكون هندستها مختلفة عن هندسة هذا السد التى تضر بالدول المستفيدة من مياه النيل». واستطرد: «هناك حلول لن تضر بأى من دول حوض النيل، وكلفتها أقل بكثير من السد الجارى تنفيذه».

وانطلقت فعاليات القمة وسط إجراءات أمنية مشددة، تحت شعار «شركاء فى التنمية والاستثمار»، بمشاركة أكثر من ٧١ وفداً لدول عربية وأفريقية ومنظمات وهيئات دولية.

وأعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت، عن مبادرة لتقديم مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة للقارة الأفريقية كقروض ميسرة.

وشدد «الصباح»، الذى تسلم رئاسة القمة من رئيس المؤتمر العام الليبى نورى أبوسهمين، فى كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للقمة، أمس، على أهمية التركيز على الجوانب الاقتصادية خلال القمة.

«منصور»: نمضى لتنفيذ خارطة الطريق.. ولن أترشح للرئاسة

القمة العربية- الأفريقية تحت حصار الأمطار و«التحديات الأمنية» فى الكويت

الكويت - خليفة جاب الله:

قال الرئيس عدلى منصور إن مصر تمضى بخطى واثقة فى تنفيذ خارطة المستقبل بإرادة وعزم ثابتين، على الرغم من جسامة التحديات.

وأضاف «منصور»، فى كلمته أمام القمة العربية . الأفريقية الثالثة بالكويت، أمس، أن مصر مقبلة على إجراء استفتاء عام، لبناء دستور عصرى يجسد إرادة شعب مصر، ويحمى حقوقه ويصون حرياته، وسيلى هذه الخطوة إجراء الانتخابات التشريعية، فالرئاسية، فى غضون بضعة أشهر، حتى يستكمل الشعب بناء الإطار المؤسسى الجديد للدولة المصرية، ولتواصل مصر انطلاقها بكل ثقة واعتداد على دروب الحرية والديمقراطية والتنمية، بناء على الإرادة الحرة لشعبها وخياراته المستقلة.

واستبعد «منصور»، الذى ترأس وفد مصر خلال القمة ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة. وقال، فى تصريحات نشرتها صحف السياسة والأنباء والخليجية، أمس: «سأعود إلى عملى فى المحكمة الدستورية العليا، عقب انتخاب رئيس جديد للبلاد، والقانون والدستور هما ما فرضا علىَّ أن أكون الرئيس المؤقت لمصر، ونحن نحترم أحكام الدستور والقانون».

وأضاف: «ننتظر أن تنجز لجنة الخمسين عملها، بعد أن تعالج الخلافات الصحية فى وجهات النظر، وأن تنتهى من وضع مسودة دستور تعبر عن كل فئات الشعب، لنتفرغ للانتخابات النيابية، ثم الرئاسية».

وتابع أن مهمة الرئيس المؤقت هى «إزالة تداعيات المرحلة الماضية وما حدث فى مصر، بعد ٢٥ يناير».

ولم ينف «منصور» أو يؤكد عقد قمة ثلاثية تضمه مع الرئيس السودانى ورئيس وزراء إثيوبيا، قائلا: «من المفترض أن يكون هذا المؤتمر عن العلاقات الاقتصادية، وتطرح فيه رؤى شفافة لمصالح كل الدول المشاركة فيه، وأن تعالج القضايا بأسلوب (لا ضرر ولا ضرار)، خصوصا ما يتعلق بمياه النيل وحصص الدول المستفيدة من النهر».

وأوضح: «إثيوبيا تقول إن الغاية من سد النهضة هى إنتاج الطاقة، وهذه يمكن تحقيقها بوسائل أخرى، ربما بسدود أخرى تكون هندستها مختلفة عن هندسة هذا السد التى تضر بالدول المستفيدة من مياه النيل». واستطرد: «هناك حلول لن تضر بأى من دول حوض النيل، وكلفتها أقل بكثير من السد الجارى تنفيذه، ومفيدة أكثر منه على مستوى الطاقة أو غيرها».

وقال «منصور» إن الغرض من جولته فى بعض دول الخليج هو «شكر هذه الدول على ما قدمته لمصر، وهى الرسالة التى حملتها من الشعب المصرى إلى شعوب الدول التى زرتها، وقد سعدت كثيرا بالانطباعات التى عدت بها من الخليج».

وأضاف: «لقاءاتى مع رؤساء وملوك وحكام دول مجلس التعاون الخليجى كانت أخوية، وتعبر عن العلاقة الخاصة جدا بين شعوبها ومصر، ولمست حقيقة الحب الكبير الذى تكنه لشعبنا».

وطغى الجانب الاقتصادى والاستثمارى على جدول أعمال القمة التى انطلقت، برئاسة أمير الكويت، صباح الأحمد الجابر الصباح، تحت شعار «شركاء فى التنمية والاستثمار»، بمشاركة أكثر من ٧١ وفدا لدول عربية وأفريقية ومنظمات وهيئات دولية. فيما فرضت الأزمة السورية والقضية الفلسطينية والإرهاب نفسها بقوة على كلمات المتحدثين الرئيسيين فى افتتاح القمة، رغم التأكيد على إعطاء أولوية للقضايا الاقتصادية، وتنحية السياسة جانبا، فيما رأس الوفد المصرى، خلال القمة، الرئيس المؤقت عدلى منصور.

وأعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عن مبادرة لتقديم مليار دولار، خلال السنوات الخمس المقبلة، للقارة الأفريقية، كقروض ميسرة، دعما للتنمية فى أفريقيا.

وشدد «الصباح»، الذى تسلم رئاسة القمة من رئيس المؤتمر العام الليبى، نورى أبوسهمين، الذى ترأست بلاده القمة العربية - الأفريقية الثانية، فى كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للقمة، أمس، على أهمية التركيز على الجوانب الاقتصادية خلال القمة.

وقال: «نؤكد حرصنا على أن يحتل الجانب الاقتصادى والتنموى الجزء الأكبر من اهتماماتنا، ونحن ندرك أن قضايانا السياسية عديدة ومتشعبة، وأن محاولة الوصول إلى حلول لها أمر سيخل بقدرتنا على التركيز فى قضايانا الاقتصادية ومعالجتها، كما ندرك أن محافل عديدة متاحة يمكن التصدى لها من خلالها».

ودعا أمير الكويت إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائى بين الدول العربية والأفريقية، مشيرا إلى أن عناصر توفير الأمن الغذائى متاحة فى فضائنا، وينبغى استغلالها.

وطالب بحل الأزمة السورية، وقال: «الأوضاع المأساوية فى سوريا هى مسألة ملحة، حيث مازالت آلة الفتك فى سوريا تودى بحياة الشعب السورى، وتزداد أعداد القتلى يوميا».

وأضاف: «الإحصائيات والتقارير المخيفة تؤكد أن تلك الكارثة قد حصدت ما يزيد على ١٠٠ ألف قتيل وملايين النازحين واللاجئين فى الداخل والخارج، ما يمثل عبئا على الدول».

ودعا مجلس الأمن للاضطلاع بدوره.



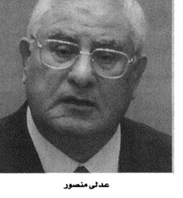
الرئيس عدلى منصور أثناء المؤتمر أمس

«المصرى اليوم» تنشر النص الكامل لـ «تعارض المصالح»:

رئيس الجمهورية والحكومة والمحافظون يخضعون للقانون.. و٦ أشهر لتوفيق الأوضاع

نشرت الجريدة الرسمية، أمس، قرار المستشار عدلى منصور، رئيس الجمهورية المؤقت، بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣، الذى أصدره الأربعاء الماضى، فى شأن حظر تعارض مصالح المسؤولين فى الدولة، وهو القانون الذى يخضع لأحكامه رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء، والمحافظون، وسكرتيرو عموم المحافظات، ورؤساء الوحدات المحلية، ورؤساء الهيئات والمؤسسات والمصالح والأجهزة العامة، ونواب ومساعدو الرئيس، ورئيس الحكومة والوزراء، والمحافظون، ورؤساء الوحدات والهيئات والمؤسسات والمصالح والأجهزة العامة، ومن يفوضونهم فى بعض اختصاصاتهم.

رجب جلال



عدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣
فى شأن حظر تعارض مصالح المسؤولين فى الدولة
رئيس الجمهورية المؤقت
بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ؛
وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة
الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ؛
وعلى قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤ بشأن انضمام حكومة جمهورية مصر العربية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقعة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩
...

صورة من القرار بقانون فى الجريدة الرسمية

وعرفت المادة الثانية من القانون المسؤول الحكومى، بأنه كل شخص يشغل أحد المناصب، أو الوظائف المنصوص عليها بالمادة الأولى، والشخص المرتبط هو كل شخص تربطه بالمسؤول الحكومى صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، والشركات التى يساهمون فيها أو يديرونها، وعرّف تعارض المصالح، بأنه كل حالة تكون للمسؤول الحكومى أو الشخص المرتبط به مصلحة مادية أو معنوية تتعارض تعارضاً مطلقاً أو نسبياً مع ما يتطلبه منصبه أو وظيفته من نزاهة واستقلال وحفاظ على المال العام، أو تكون سببا لكسب غير مشروع لنفسه أو للشخص المرتبط، بينما التعارض المطلق هو كل حالة يترتب عليها ضرر مباشر أو محقق للمصلحة أو الوظيفة العامة، والتعارض النسبى هو كل حالة يحتمل فيها وقوع ضرر للمصلحة أو الوظيفة العامة.

وتقضى المادة الثالثة بأنه فى حالة وجود إحدى حالات التعارض المطلق، يتعين على المسؤول الحكومى إزالة هذا التعارض إما بالتنازل عن المصلحة أو ترك المنصب أو الوظيفة العامة. فإذا كان التعارض نسبياً، يتعين على المسؤول الحكومى الإفصاح عنه واتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع ضرر للمصلحة العامة، وفقا للإجراءات والضوابط المبينة فى القانون.

ويقضى القانون بإنشاء لجنة تسمى «لجنة الوقاية من الفساد»، يعهد إليها بتطبيق أحكام القانون، بما فى ذلك تقدير ما يعد تعارضا مطلقا أو تعارضا نسبيا، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية.

وتلزم المادة الخامسة المسؤول الحكومى بتقديم صورة من إقرار ذمته المالية خلال شهر من تعيينه، وتحديثه سنويا، إلى لجنة الوقاية من الفساد، مع عدم الإخلال بأحكام قانون الكسب غير المشروع.

وتوضح المادة السادسة أن الجمع بين عمل المسؤول الحكومى وبين عضوية مجالس إدارة الشركات، أو المشروعات التجارية الخاصة، أو العمل فيها، تعارض مطلق، ويتعين عليه الاستقالة من تلك العضوية أو العمل فور تعيينه فى المنصب أو الوظيفة العامة، فإذا لزم اتخاذ إجراءات معينة لقبول الاستقالة، وجب عليه خلال الفترة اللازمة لذلك أن يمتنع عن حضور المجلس أو المشاركة فى أنشطة المشروع أو الشركة أو فى اتخاذ القرارات الخاصة بها، وعن قبول أى عائد مادى منها.

ويلتزم المسؤول الحكومى فور تعيينه فى منصبه أو وظيفته بأن يتخذ الإجراءات اللازمة لفصل ملكيته فى أسهم أو حصص الشركات أو المشروعات التجارية عن إدارة أى أسهم أو حصص فى هذه الشركات أو المشروعات أو فى أى أشكال أخرى للمشاركة فى أرباحها، خلال مدة لا تجاوز شهرين من تعيينه، ووفقا للضوابط والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون، وإلا تعين عليه التصرف فى تلك الأسهم أو الحصص خلال المدة ذاتها طبقا لقواعد تحديد السعر العادل المنصوص عليها فى المادة ١٢ من هذا القانون، ويكون التعارض مطلقا إذا كانت ملكية الأسهم والحصص فى شركات خاضعة لرقابة المسؤول الحكومى، أو تابعة له بشكل مباشر أو غير مباشر، وفى هذه الحالة يتعين عليه التصرف فى ملكيته خلال

إلزام المسؤول بالتنازل عن المصلحة أو ترك المنصب عند «التعارض المطلق»

شهرين، أو ترك المنصب أو الوظيفة العامة، ولا تعتبر ملكية العقارات من الأنشطة التجارية التى تسرى عليها أحكام هذه المادة ولو كانت مؤجرة أو مزروعة، ما لم يتخذ التعامل فيها شكل الإتجار على وجه الاعتياد.

وتوضح المادة الثامنة من القانون أن فصل ملكية الأسهم والحصص عن إدارتها، يكون عن طريق قيام المسؤول الحكومى بإبرام عقد لإدارة هذه الأصول مع شخص طبيعى أو اعتبارى مستقل من غير الأشخاص المرتبطين به، ومن غير شركائه فى النشاط التجارى، وامتناعه عن التدخل فى قرارات إدارة تلك الأصول، إلا ما تعلق منها بالموافقة على التصرف بالبيع أو التنازل، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بإجراءات وضوابط تطبيق الفقرة السابقة بناءً على اقتراح لجنة الوقاية من الفساد، وعلى المسؤول الحكومى أن يخطر لجنة الوقاية من الفساد بالأسهم والحصص التى عهد بإدارتها إلى الغير وفقا لأحكام هذه المادة، وبيانات من عهد إليه بالإدارة وصلاحياته، وأن يقدم إليها تقريرا سنويا عن نتائج أعمال تلك الإدارة.

الجرائم: الجمع بين الوظيفة وعضوية الشركات الخاصة.. ملكية أسهم فى شركات خاضعة لرقابة المسؤول.. تلقى الهدايا بأكثر من ٣٠٠ جنيه

وتشدد المادة التاسعة على أنه لا يجوز للمسؤول الحكومى طوال فترة شغله منصبه أو وظيفته أن يشترى بشكل مباشر أو غير مباشر أسهما أو حصصاً فى شركات أو مشروعات تجارية أو زيادة حصته فيها إلا فى حالة المشاركة فى زيادة رأس مال مشروع يساهم فيه قبل تولى المنصب، على أن تكون الزيادة مطروحة لكل الشركاء، وأن يشارك فيها بما يحفظ نسبته من النقصان دون زيادتها، أو فى حالة الاكتتاب فى صناديق استثمار مصرية مطروحة للاكتتاب العام، وفى جميع الأحوال يكون الشراء بالسعر العادل على النحو المبين فى المادة ١٢ من القانون.

وتلزم المادة العاشرة المسؤول الحكومى الذى يزاول نشاطاً مهنيا بمفرده، أو بالمشاركة مع الغير قبل تعيينه فى منصبه أو وظيفته، أن يتخذ فور تعيينه الإجراءات اللازمة لوقف أو تصفية نشاطه، أو للتصرف فى حصته فى النشاط خلال شهرين من تعيينه، ويحظر على المسؤول الحكومى تقديم الخدمات الاستشارية، سواء مدفوعة الأجر أو غير المدفوعة.

وتنص المادة الثانية عشرة على «مع عدم الإخلال بالنصوص التى تحظر أو تنظم تعاملات المسؤولين الحكوميين بشأن الأموال والأصول المملوكة للدولة، يكون كل تعامل للمسؤول الحكومى مع أشخاص القطاع الخاص بالبيع أو الشراء أو الإيجار أو الانتفاع أو التصرف على أى نحو مقابل السعر العادل، ويكون التعامل مقابل سعر عادل فى تطبيق أحكام هذا القانون متى كان وفقا للسعر وبالشروط السائدة فى السوق وقت إجراء التعامل، دون أن يدخل فى تقديره صفة المسؤول الحكومى بائعا كان أو مشتريا أو بأى صفة أخرى، ودون الحصول على أى مزايا خاصة أو إضافية سواء بالنسبة للسعر أو مدة السداد أو سعر العائد أو غير ذلك من الشروط، فإذا كان التعامل على سلع أو خدمات ليس لها سعر سائد فى السوق، فيجب على المسؤول الحكومى أن يطلب من لجنة الوقاية من الفساد أن تعين خبيرا ماليا مستقلا لتحديد السعر العادل، وذلك وفقا للإجراءات التى يحددها مجلس الوزراء».

العقوبة: العزل من المنصب والحبس وغرامة لا تقل عن العائد من المصلحة ولا تزيد على ضعفه

وتمنع المادة الثالثة عشرة المسؤول الحكومى من أن يقترض مالا، أو يحصل على تسهيل ائتمانى، أو يشترى أصلا بالتقسيط إلا وفقا لمعدلات وشروط العائد السائدة فى السوق دون الحصول على أى مزايا إضافية، وبشرط إخطار لجنة الوقاية من الفساد، ويسرى حكم هذه المادة بالنسبة لكل تسوية يجريها المسؤول الحكومى مع جهة مانحة للائتمان، فإذا كانت الجهة مانحة الائتمان خاضعة لرقابة أو تابعة للمسؤول الحكومى، كان تعامله معها تعارضاً مطلقا ويحظر القيام به ولو كان بالسعر العادل.

وتنص المادة الرابعة عشرة على «مع عدم الإخلال بالنصوص المنظمة لجريمة الرشوة والتربح واستغلال النفوذ المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر، يحظر على المسؤول الحكومى تلقى أو قبول هدايا أو أى أشكال أخرى من المجاملة من أى جهة سواء كانت عامة، أو خاصة، باستثناء الهدايا الرمزية التى يجرى العرف على تقديمها فى الأعياد والمناسبات والتى لا تجاوز قيمتها ٣٠٠ جنيه، والهدايا التى تقدم من زائرين أو مسؤولين مصريين أو أجانب فى مناسبات رسمية وفقا للأعراف الجارية واعتبارات المجاملة، على أن يتم تسليمها إلى جهة العمل وتسجيلها بسجلاتها»، فيما تنص المادة ١٥ على «يحظر على المسؤول الحكومى عند تركه منصبه أو وظيفته لأى سبب، ولمدة ٦ أشهر تالية، أن يتولى منصباً أو وظيفة فى القطاع الخاص لدى شركة أو جهة كانت تابعة أو مرتبطة بعمله السابق أو خاضعة لرقابته، أو القيام بأعمال مهنية خاصة ترتبط بها أو التعامل مع الجهة التى كان يرأسها، إلا بعد موافقة لجنة الوقاية من الفساد، ويحظر عليه الاستثمار فى مجالات كانت تابعة له بشكل مباشر أو تقديم الاستشارات لشركات كانت تابعة أو خاضعة لرقابة الجهة التى كان يرأسها خلال نفس المدة، كما يحظر على المسؤول الحكومى القيام بأى عمل مما يمكن أن يعد استغلالا للمعلومات التى كان يتيحها منصبه أو وظيفته السابقة».

وتوضح المادة ١٦ انه مع عدم الإخلال بالأحكام المنظمة للوظيفة العامة أو الأحكام المنصوص عليها فى أى قانون آخر، تقع مسؤولية تجنب تعارض المصالح على المسؤول الحكومى فيما لم يرد ذكره من أحكام، وعلى المسؤول الحكومى إخطار اللجنة فيما يمكن أن يثير الشك أو التساؤل أو الريبة ما لم يرد فى القانون من حالات تعارض المصالح. وتحدد المادة ١٧ عقوبة مخالفة القانون، بأنه مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر، يعاقب بالحبس وبالغرامة التى لا تقل عن العائد الذى تحقق ولا تزيد على ضعفه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون، وفى جميع الأحوال يحكم برد العائد الذى تحقق بالمخالفة لأحكام هذا القانون، وبالعزل من الوظيفة. وكلف القانون مجلس الوزراء بإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكامه بعد أخذ رأى لجنة الوقاية من الفساد، وشدد على جميع الخاضعين لأحكام هذا القانون بتوفيق أوضاعهم وفقا لأحكامه خلال ٦ أشهر من تاريخ العمل به.

منصور يدعو بوتين لزيارة مصر ويؤكد: قرارنا مستقل

الرئيس الروسى: ندعم الإرادة الشعبية للمصريين وأتمنى استعادة قوة العلاقات المصرية - الروسية

أكد الرئيس الروسى، فلاديمير بوتين، دعمه ودعم بلاده الكامل لمصر وإدارتها الانتقالية التى تمثل إرادة الشعب فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو المجيدة، مؤكداً اهتمام بلاده بتطوير العلاقات الثنائية بين القاهرة وموسكو فى شتى المجالات، بما فى ذلك البنية التحتية، والاقتصاد، والاستثمار، والتجارة، والتصنيع، والتعاون الأمنى والعسكرى.

وقال «بوتين»، فى اتصال هاتفى مع المستشار عدلى منصور، الرئيس المؤقت، أمس، إنه تلقى تقريرا من وزيرى الخارجية والدفاع، سيرجى لافروف، وسيرجى شويجو، حول نتائج زيارتهما الأخيرة إلى مصر، معربا عن أمله فى أن تستعيد العلاقات المصرية - الروسية زخمها وتميزها، فى إطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، وتطلعه لاستمرار التواصل المباشر مع الرئيس عدلى منصور.

من جانبه، أكد «منصور» أن مصر «مستقلة القرار» بعد ٣٠ يونيو، وحريصة على الانفتاح فى علاقاتها الخارجية، وعلى أن تكون لديها علاقات ثنائية قوية مع جميع الأطراف الفاعلة فى المجتمع الدولى، موضحا أن هذا الحرص على الانفتاح فى العلاقات الخارجية، بما فى ذلك مع روسيا الاتحادية، لن يكون على حساب علاقات مصر مع أى أطراف أخرى.



منصور خلال استقباله الوفد الشعبى الروسى بحضور السيسى وفهمى ، صورة أرشيفية،

ووجه «منصور»، إلى «بوتين»، دعوة لزيارة مصر، مؤكدا أن مصر تبادل روسيا الحرص والرغبة فى تنمية العلاقات الثنائية فى شتى المجالات، وأن تستعيد تلك العلاقات تميزها وخصوصيتها، بما يليق بمكانة البلدين وثقلهما الإقليمى والدولى، ويتناسب مع التحديات المستقبلية وتطلعات الشعبين، مشيداً بالمواقف التاريخية الروسية المختلفة المساندة والداعمة لمصر وإرادة شعبها فى لحظات فارقة من التاريخ المعاصر، والإرث الإيجابى الذى تركه الاتحاد السوفيتى السابق لروسيا الاتحادية، فى نفوس المصريين.

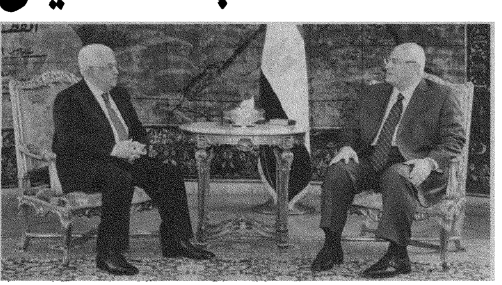
منصور يستقبل أبومازن.. والسيسى: مصر ستظل دائماً داعمة للشعب الفلسطينى

كتب- خليفة جاب الله وداليا عثمان:

استعرض الرئيس المؤقت، المستشار عدلى منصور، والرئيس الفلسطينى، محمود عباس «أبومازن»، خلال لقائهما بمقر رئاسة الجمهورية، أمس، نتائج المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، وما يعترضها من عقبات، والجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وعدداً من القضايا الإقليمية. وقال «أبومازن»، خلال اللقاء الذى حضره عدد من مسؤولى الدولتين، إن اللقاء يأتى فى إطار حرص السلطة الفلسطينية على التنسيق والتشاور الدائم مع مصر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، من منطلق الدور المصرى المساند والداعم أبداً للقضية الفلسطينية.

فى سياق متصل، التقى الفريق أول عبدالفتاح السيسى، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربى، الرئيس الفلسطينى والوفد المرافق له، وبحثا عدداً من القضايا المهمة منها الحدود بين مصر وقطاع غزة، وقال «السيسى» إن مصر ستظل دائماً تدعم المطالب المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى إقامة دولته المستقلة.

وقالت مصادر فلسطينية مطلعة، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، إن الرئيس الفلسطينى طالب الجانب المصرى بلعب دور أكبر فى دعم الموقف



منصور أثناء لقاءه أبومازن أمس

الفلسطينى فى مفاوضات السلام المتعثرة التى تجرى بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما طالب «السيسى» بالعمل على استمرار فتح معبر رفح بين الجانبين، مع التأكيد على حماية الحدود المصرية، وعدم السماح لأى جماعات متشددة بانتهاك الحدود المصرية، والعمل على تدمير الأنفاق.

عدلى منصور: قدرة «الإخوان» على الحشد شبه معدومة

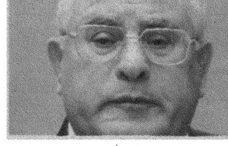
الرئيس المؤقت: لا حل عسكرياً للأزمة السورية.. وأمن الخليج من أمننا القومى

الكويت- «أ.ش.أ»:

أكد المستشار عدلى منصور، الرئيس المؤقت لمصر، أن المظاهرات التى تشهدها مصر ليست مظاهرات شعبية، موضحاً أنها «مظاهرات لجماعات محدودة لا يتجاوز عددها المئات، وتستهدف بالأساس إرباك الأوضاع فى البلاد، وإعطاء الانطباع بعدم قدرة الحكومة على تسيير شؤون البلاد».

وأضاف الرئيس المؤقت، فى حواره مع وكالة الأنباء الكويتية، التى نشرته أمس، أنه بات جليا للجميع أن قدرة جماعة الإخوان على الحشد باتت شبه معدومة، بعد أن كانوا يتمتعون بتأييد الأغلبية فى وقت ليس ببعيد.

وقال «منصور» إن الوضع الاقتصادى فى مصر مرتبط بحالة الاستقرار السياسى، معتبراً أن ارتفاع التعاملات فى البورصة، وسعر الجنيه المصرى، والاحتياطى النقدى، تعكس تحسناً فى الأوضاع السياسية والأمنية، الأمر الذى من شأنه تشجيع المستثمرين. وأضاف أن مصر استعادت عافيتها بعد فترة قليلة فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، وستظل دولة قوية ومتلاحمة، قادرة على مواجهة أى تهديدات أمنية، داخلية أو خارجية.



عدلى منصور

وشدد «منصور» على حرص مصر على دعم أمن الخليج العربى باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومى، مشيرا إلى أن مصر بدأت بالفعل فى استعادة دورها الريادى، سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى، مؤكدا أن مصر ترحب بعلاقات طبيعية مع كل دول العالم بما فى ذلك إيران، «إلا أن ذلك يجب أن يأتى مرتبطا بحرصنا على دعم أمن الخليج العربى».

وأعرب الرئيس المؤقت عن تأييد مصر موقف المملكة العربية السعودية فى اعتذارها عن العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن، «لما له من دلالة واضحة على ازدواجية المعايير الدولية إزاء قضايا المنطقة، ويأتى ذلك متسقاً مع تبنى مصر قضية تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة».

وحول العلاقات المصرية- الأمريكية، قال «منصور» إن السياسة الخارجية المصرية تنطلق من حقيقة واضحة تتمثل فى المصالح المصرية والأمن القومى المصرى، وبالتالى فإن علاقتنا بالدول ترتبط بقدر مراعاة تلك الدول المصالح المصرية الحيوية والاستراتيجية. وأكد أن هناك إدراكاً أوروبيا متزايداً لحقيقة ما حدث بعد ٣٠ يونيو. وأعرب «منصور» عن تفهم مصر للموقف الخليجى من الأزمة السورية والمخاوف المشروعة التى يتأسس عليها، موضحا أنه «لا حل عسكريا للأزمة السورية».